



فراصات الحركة الشاملة للشعوب حول الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان



الحركة الشاملة
للشعوب حول الهجرة
والتنمية وحقوق الإنسان

مراكش 8 و 9 دجنبر 2018



مكن هذا اللقاء من تنظيم العديد من الورشات الموضوعاتية والإقليمية حول :

- حقوق المهاجرين/ات
- النوع الاجتماعي والهجرة
- التعايش الاجتماعي والانتماء
- الهجرة والتنمية
- الهجرات والتغيرات المناخية
- وغطت تقريبا جميع جهات العالم: إفريقيا، الأمريكيتين، آسيا، الشرق الأوسط، أوروبا.

1 الورشات الموضوعاتية: بعض النتائج

- هذه بعض الحصيلة التي سجلها المشاركون والمشاركات في الورشات الموضوعاتية:
- في الورشات تم الخروج بفكرة أن «المهاجرين/ات لا يمثلون خطرا بل هم الذين يوجدون في خطر». حيث تستمر الدول في عسكرة والاستعانة بالدول المجاورة لتحسين حدودها مما يضع الأشخاص المهاجرين في خطر، فالموتى يعدون بالآلاف بالبحر الأبيض المتوسط، والصحاري الأمريكية، والإفريقية وممرات المكسيك-الولايات المتحدة الأمريكية. وقافلة الهندوراس آخر مثال على ذلك.
- تعتمد الدول سياسات الإبعاد، والإعتقال، والترحيل الجماعي، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تمس بشكل أقوى النساء والأطفال، وتخلق وضعيات غير مقبولة كالعبودية في ليبيا واستغلا العمال/ات.
 - شرعنة الاعتقال ومراكز الاحتجاز، وتجريم التنقل مما يضع الأشخاص المهاجرين والذين يساعدونهم في وضعية خطر.
 - الحركات الشعبية والمتطرفة التي تنتشر اليوم بأوروبا وأمريكا تشوه صورة المهاجرين/ات وتنحو نحو كراهية الأجانب، والعنصرية في خطاباتها الإعلامية والسياسية. هذه الحركات لها تأثير سلبي على المهاجرين حيث يصبحون منبوذين ويصيرون دروعا بشرية وضحايا للعنف اليومي.
 - عوامل الهجرات اتخذت أشكالاً متعددة: عوامل اقتصادية واجتماعية كقلة فرص الشغل، التفاوتات الاقتصادية، الأزمات الاجتماعية، سوء الحكامة، الحروب الأهلية، وأكثر فأكثر الهجرات بسبب المناخ التي ستمس قبل أي كان البلدان الفقيرة وأساسا بلدان إفريقيا وآسيا. المسماة «أزمة
- اللاجئين/ات» هي في حقيقتها أزمة تضامن وأزمة ديمقراطية التي تقوت بشكل كبير في السنوات الأخيرة.
- في ورشة النوع الاجتماعي والهجرة تم التذكير بكون النساء هن الأكثر تعرضا للمخاطر من الرجال (العنف الجسدي، الجنسي أثناء رحلة الهجرة، الإستغلال في العمل، الإتجار فيهن، المشاكل الصحية....الخ).
 - تشتد التوترات في قضية لاجئي/ات الحروب ولاجئي/ات المناخ. فالأمثلة عديدة وتم تسليط الضوء على الكثير منها أثناء الورشات: روهينغا ميانمار في اتجاه بانغلاديش، السوريون/ات في اتجاه أوروبا ولكن بشكل أكبر في اتجاه الدول المجاورة كلبنان، تركيا، الأردن، قافلة الهندوراس نحو الولايات المتحدة الأمريكية عبر المكسيك، وقضية اللاجئين/ات الفلسطينيين.
 - ميزة «مدن- الإستقبال»، «مدن اللجوء» أو «مدن الملاذ»، اقتراح تمت تزكيته أثناء الحركة العالمية للشعوب حول الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان
 - توصية عامة وهي الأخذ بعين الإعتبار في مختلف مستويات التدخل من المحلي إلى الكوني. بمقترح عملي ومهم تمت المصادقة عليه في الجلسة العامة الختامية. يتعلق بالإبتكار في الترافع من أجل عالمية «مدن-الاستقبال»، «مدن-اللجوء» أو «مدن-الملاذ» في بلدان الجنوب.
 - ميزة المدن المسماة مدن الإستقبال تظهر أنه بالإمكان اقتراح حلول إنسانية وتضامنية للأزمة الحالية للأشخاص المهاجرين واللاجئين والمطالبات والمطالبين باللجوء.

تشكل الحركة الشاملة للشعوب حول الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان فضاء مستقلا مهما للحوار، والنقاش، وطرح نقط الإختلاف ولكن أيضا وبالأخص فضاء للإلتقائية. الجمعيات، والنقابات، والحركات الاجتماعية اجتمعت مدة يومين للإنخراط بشكل نقدي في تقييم سيرورة المنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي تنظمه الحكومات وللضغط على الدول من أجل أن تقيم هذه الأخيرة سياسات للهجرة تتأسس على حقوق الإنسان واحترام الاتفاقيات الدولية.

يشكل اختلاف وتعدد المجتمع المدني قوة وغنى حقيقي للدفاع عن حقوق المهاجرين/ات ولتقدم العمل حول الهجرات.

نسخة الحركة الشاملة للشعوب حول الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان التي انعقدت في 8 و9 دجنبر 2018 بمراكش شكلت منعطفا خاصا هذه السنة التي عرفت المصادقة على الاتفاق العالمي من أجل الهجرات المسماة «الآمنة، والمنظمة والنظامية»، والذي أثار نقاشات عديدة بين أعضاء الحركة الشاملة للشعوب حول الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان كانت أحيانا تعبر عن رؤى مختلفة ومتعارضة.

نذكر هنا بالسياق العام الذي تمت فيه المباحثات حول الإتفاق، حيث بضع عشرة دول قالوا بشكل قاطع لا للإتفاق، هذه الدول تقودها في الغالب حركات شعبية تستعمل خطابا قوميا، معاديا للأجانب. ويرون في الاتفاق انتهاكا لسيادتهم. وهي دول تعارض استقبال المهاجرين/ات و/أو اللاجئين/ات وتعتبر أن هؤلاء يشكلون تهديدا لأمن بلدانهم، مثال بولونيا، إيطاليا، هنغاريا، النمسا، التشيك، الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، إسرائيل...الخ. ويرون في الاتفاق إعادة نظر في سياستهم القومية المغرقة في التقييد.



4 الأهداف المشتركة

- اليوم، توجب علينا الأهداف المشتركة أن نفكر جيدا في نضالاتنا ونهيكليها:
 - من أجل إطار قانوني يضع حدا للحرب على الهجرات!
 - من أجل اتفاق عالمي يصون الكرامة والحقوق الإنسانية للمهاجرين/ات
 - من أجل المساواة بين النساء والرجال، والأخذ بعين الإعتبار بمقاربة النوع الاجتماعي في مجال الهجرة بالبلدان الأصلية، وبلدان العبور، وبلدان الإستقبال والعودة
 - من أجل حرية التنقل والإقامة للجميع
 - من أجل كرامة واحترام حقوق المهاجرين، بالموازاة مع العدالة الاجتماعية والمناخية
 - من أجل الديمقراطية: المساواة في حقوق المهاجرين/ات بما هي حقوق للجميع وفي كل مكان
 - من أجل تنمية مستدامة فعلية، منصفة، عادلة تضمن الحياة الكريمة للمواطنين والمواطنات.
 - الحركة الشاملة للشعوب حول الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان ستتابع عن كثب سياسات الهجرة المستقبلية ونقترح جعل يوم 18 دجنبر من أجل حقوق المهاجرين/ات، و21 مارس اليوم العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز، يومين مخصصين للأنشطة المشتركة، وتعبئة مواطنة وتضامنية.
- وقد خلصت النقاشات كما كان منتظرا إلى بعض التوصيات الملموسة مثل
 - حملات محلية، ووطنية، وقارية وعالمية لحماية حقوق وكرامة الأشخاص المهاجرين، واحترام وتجويد الاتفاقيات الدولية
 - حملات من أجل اتفاق عالمي فعلي ضد العنصرية، التمييز، الإقصاء وكرهية الأجانب، ومن أجل إدماج تام للمهاجرين.
 - تطوير على المستوى الوطني لحملات من أجل «مدن استقبال». مقترح «المدن المضيفة» مثال ملموس نسعى إلى تحقيقه بشكل واسع.
 - تمت بالإجماع الإلحاح بقوة على: لتتعبأ ونتحرك من أجل الدفاع عن الحقوق الإنسانية للمهاجرين/ات واللاجئين/ات ولتقوية النضالات والتضامانات العبر وطنية.
 - الحركة الشاملة للشعوب حول الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان ليست مجرد نقاش بسيط أو طوباوية سياسية للمجتمع المدني ولكنها فضاء نريده أكثر طموحا على مستوى الأهداف من أجل حماية المهاجرين/ات. إنه ليسا حدا أونهاية! ولكن مرحلة نحو عالم أكثر عدالة، أكثر مساواة وأكثر كرامة للمهاجرين/ات.

Comité local Maghrébin
45 RUE ABIDJAN, N°3, 1IER ÉTAGE, OCÉAN
RABAT, MAROC
Tél: +212 537 70 59 27/29
Fax: +212 537 70 59 16/23
e-mail: fmas@menara.ma

2 الورشات الإقليمية: بعض التوصيات

- نستخلص من الورشات الإقليمية ثلاثة توصيات قوية:
- حرية التنقل وإلغاء التأشيرة بين البلدان الإفريقية، مع أنشطة محلية، وإقليمية، ووطنية، لمواجهة النزاعات، الأزمات الاقتصادية، الاستغلال الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية، الرشوة والمسألة الإيكولوجية. الورشة حول إفريقيا سجلت على أن الاتفاق العالمي ينحو أكثر لصالح بلدان الشمال، مهمشا وتاركا بلدان إفريقيا. وقد تم اقتراح استعمال الآليات الإفريقية عبر تشجيع التعاون جنوب-جنوب.
- بالنسبة لورشة الأمريكيين، أوصت بالاشتغال على قانون للحماية المؤقتة الذي سيدمج دعما قنصليا للوآتي والذين يفقدون وضعيتهم القانونية بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالأخص القادمون/ات من أمريكا الوسطى وهابتي، دون أن ننسى قضايا الأبارتايد.
- في الورشة الأورو متوسطية، سجل أنه فيما عدا بروز ووصول قوى كراهية ورفض الأجانب، نلاحظ أيضا تطور مختلف أشكال التضامن مع المهاجرين/ات بأوروبا. رأسمال التضامن هذا يجب إعطاءه قيمة ضمن مقاربة للانفتاح تعيد النظر في «كل شيء أمني» وفي أفق الوصول إلى ميثاق حقيقي أورو-متوسطي يعني بلدان الشمال كما بلدان الجنوب.

3 الإتفاق العالمي حول الهجرات

- خلال الجلسات العامة وكذا الورشات، أخذ الإتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، والمنظمة والنظامية حيزا كبيرا من النقاش. يبين الأهمية التي يجب أن يحظى بها إطارا قانونيا دوليا لحماية وتنظيم الهجرات. كما يبين أيضا تعددنا في الحركة الشاملة للشعوب حول الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان، وواقع المجتمع المدني حاليا المجتمع اليوم هنا بمراكش، مجتمع مدني ملتزم، ومستعد لتبادل الآراء والنقاش رغم نقط الاختلاف. في الحقيقة الإتفاق العالمي يثير ردودا مختلفة ومتعارضة. نعتقد بوجود تيارين برزا من خلال نقاشات الحركة الشاملة للشعوب حول الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان:
- بعض المشاركين/ات يعتقدون/دن أن الميثاق هو آلية حامية حد أدنى تمكن من إطار كقاعدة إنطلاق للهجرات. فهذا الأخير يمكن في حدود قليلة أن يحمي المهاجرين والعمال. فهو ميثاق «مرن» كما تم تحديده في الجلسات العامة. كما أن المجتمع المدني سيبقى دائما في مستوى مراجعة وإعادة المناقشات مع الدول.
- بينما آخرون يرفضون الاتفاق العالمي. وهم في الواقع ينددون بالإتفاق العالمي حول الهجرات الذي يعتبرونه أنه أمني أكثر منه حمائي وينقصه الطموح إلى حماية فعلية
- لحقوق الإنسانية للمهاجرين/ات وصيانة كرامتهم/هن. كما ينددون أيضا بكون الإتفاق يشرعن مراكز الإحتجاز حتى بالنسبة للأطفال، وأنه يهمل عدد من الإتفاقيات مثل الإتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ويعزز تبادل المعطيات البيومترية إضافة إلى كونه غير ملزم. ويظل هنا على الأقل أنه أبعد من هذا الإختلاف، هناك إجماع بضرورة تبني إطارا قانونيا وسياسيا حول الهجرات يعزز المرجعية الدولية في مجال حقوق الإنسان ويعتمد على الإتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ويقوي ويوسع الدفاع عن الحقوق الإنسانية للمهاجرين/ات والتي حقوق للجميع وفي كل مكان. أبعد من الاتفاق العالمي للهجرات فإن الحركة الشاملة للشعوب حول الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان 2018 بمراكش كانت لحظة قوية للنقاش الحاد، وغنى تبادل الآراء، والمواجهات بين مختلف وجهات النظر والتأكيد على نضالاتنا ومقاوماتنا لعدم المساواة في العالم ومن أجل الحقوق للجميع. إنه فرصة للحوار، ولحظة للتضامن. فخلال فضاء تبادل الآراء هذا، التزم المشاركون والمشاركات بدعم معركة ضحايا الإقصاء، والترحيل، والعنف، والإستغلال، والتمييز، وكراهية الأجانب.